

"تمت ترجمة هذه الوثيقة في إطار برنامج مشترك ممول من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وينفذه مجلس أوروبا. محتواه هو مسؤولية مجلس أوروبا وحده ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي."

ستراسبورغ، 10 يونيو/حزيران 2020

CEPEJ (2020) 8rev

اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)

الجلسة العامة الافتراضية/المخصصة للجنة الأوروبية لفعالية العدالة
الأربعاء 10 يونيو/حزيران 2020

منظمة في إطار الرئاسة اليونانية
للجنة وزراء مجلس أوروبا

إعلان اللجنة الأوروبية لنجاعة العدالة

دروس وتحديات نظام العدالة خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها

تدعم اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة التابعة لمجلس أوروبا الدول الأعضاء في المنظمة في تحسين فعالية أنظمتها القضائية وجودتها من أجل ضمان احترامها لمعايير مجلس أوروبا وتلبية انتظارات المتقاضين.

لقد كان للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 عواقب إنسانية واجتماعية خطيرة، كما أدت إلى بروز تحديات جديدة أمام المحاكم والسلطات القضائية في الدول الأعضاء. حيث كانت الجائحة مناسبة للتفكير في التدابير المبتكرة التي يتعين العمل بها في النظم القضائية.

من أجل ضمان استمرارية عمل المحاكم، بذلت الدول الأعضاء جهودًا كبيرة للتكيف بسرعة مع الظروف الجديدة والاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة. وينبغي على الدول، استمراريًا لهذه الديناميكية، استخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة. إذ لا يمكن استخدام الأزمة لتبرير فشل الأنظمة القضائية، ولا لتقييد المعايير أو تجاهل الضمانات القانونية.

علمًا أن احتمال تكرار هذه الأزمة الصحية وارد، ينبغي أن تستعد الأنظمة القضائية لهذا الأمر، خاصة عندما يتعلق الأمر بإيجاد حلول فعالة لضمان استمرارية عمل المحاكم والوصول إلى العدالة مع احترام حقوق الأفراد.

في هذا السياق، تود اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة تذكير الدول الأعضاء بالمبادئ الهامة التالية:

المبدأ 1 (حقوق الإنسان وسيادة القانون)

يجب حماية مبادئ المادة 5 - الحق في الحرية والأمن التي يكفلها القاضي - والمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان - الحق في محاكمة عادلة - في أي وقت، علمًا أنها تصير ذات أهمية خاصة أثناء الأزمة. ويجب ضمان استمرار عمل النظام القضائي والخدمات التي يقدمها مهنيو القانون على أساس المعايير الأوروبية. وينبغي أن تستمر الثقة في العدالة حتى في أوقات الأزمات.

تتطلب الأزمة استجابة فورية وعاجلة. ومع ذلك، يتعين أن تستند أي استجابة للأزمة بشكل صارم إلى مبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب أن تحترم تدابير الطوارئ مبادئ الشرعية والأمن القانوني والتناسب، وتنبغي مراجعتها باستمرار. كما ينبغي استشارة السلطات القضائية وممثلي المهنيين القانونيين، عند الاقتضاء، بشأن اللوائح التنظيمية للطوارئ. يجب أن يكون أي إجراء محدودًا بفترة زمنية ويجب أن تكون المراقبة القضائية ممكنة في الوقت المناسب.

المبدأ 2 (الوصول إلى العدالة)

في حالة حدوث جائحة، قد يكون إغلاق المحاكم ضروريًا لحماية صحة وسلامة المهنيين القانونيين ومستخدمي المحاكم. وينبغي أن يتم هذا الأمر بطريقة حكيمة ومتناسبة على اعتبار أنه يؤدي إلى تقييد كبير للوصول إلى العدالة، وهو مبدأ أساسي من مبادئ سيادة القانون.

يجب الحفاظ على الخدمة العامة للعدالة قدر الإمكان، لا سيما من خلال ضمان الوصول إلى العدالة بوسائل بديلة مثل الخدمات عبر الإنترنت أو من خلال تعزيز الوصول إلى المعلومات من خلال مواقع المحاكم ووسائل التواصل الأخرى (الهاتف والبريد الإلكتروني وما إلى ذلك).

سيساعد التشاور والتنسيق الأفضل بين جميع المتخصصين في مجال العدالة (بما في ذلك المحامون ووكلاء الإنفاذ والوسطاء والخدمات الاجتماعية) على ضمان مستوى جيد من الوصول إلى العدالة.

يجب ضمان الوصول إلى العدالة لجميع المستخدمين، ولكن في أوقات الأزمات الصحية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة التي من المرجح أن تعاني من هذا الوضع. لذلك يتعين على الأنظمة القضائية أن تعطي الأولوية للقضايا التي تم هذه الفئات، مثل حالات العنف المنزلي، ولا سيما ضد النساء أو الأطفال، أو التي تم المسنين أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو المتعلقة بحالات اقتصادية خطيرة. كما ينبغي أن تؤخذ الهشاشة الناجمة عن الأزمة في الاعتبار.

المبدأ 3 (سلامة الأشخاص)

يجب أن يكون ضمان صحة وسلامة جميع المهنيين القانونيين وكذلك مستخدمي المحاكم أولوية أثناء الأزمة الصحية وبعدها. حيث ينبغي اتخاذ تدابير أمنية لاحترام التباعد الجسدي في مباني المحاكم. ويتعين وضع جميع التدابير بالتشاور وبنبغي شرحها بوضوح لجميع المعنيين وتقييمها بانتظام وتكييفها مع الظروف الجديدة. قد تتطلب هذه التدابير استثمارات إضافية في البنية التحتية للمحاكم.

يجب أن يكون العمل عن بعد ممكنًا لجميع المهنيين القانونيين وأن يكونوا قادرين على الاستفادة من أجهزة الكمبيوتر الآمنة الضرورية. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لرفاههم خلال فترة العمل عن بعد ولاسيما لأن الأمر متعلق بظروف عمل استثنائية قد تتطلب دعمًا مناسبًا.

المبدأ 4 (تتبع القضايا والجودة والأداء)

يكتسي الأداء السليم لأنظمة إدارة القضايا وآليات جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بعمل المحاكم أهمية كبيرة في حالة حدوث أزمة صحية.

يتعين على رؤساء المحاكم والقضاة والسلطات المسؤولة عن إدارة المحاكم، وفقًا لمسؤولياتهم، الاستمرار، حتى عن بُعد، مراقبة القضايا وإدارتها. ويشمل هذا الأمر فرز القضايا وإمكانية تحديد الأولويات وإعادة توزيع القضايا على أساس معايير موضوعية وعادلة، بما يسمح بضمان عدالة ذات جودة.

أخذًا في الاعتبار عدد القضايا التي لا يمكن التعامل معها وتأجيل الجلسات، ينبغي أن تساعد الموارد البشرية وتدابير الدعم المالي المحاكم على وضع خطط لتقليل التأخيرات المسجلة.

إن السماح بتخصيص أكبر وأكثر مرونة للموارد، مع مراعاة الواقع المحلي، أثناء الأزمة وبعدها أمر ضروري لضمان التشغيل الطارئ للمحاكم ومنع أي تفاقم للصعوبات القائمة داخل أنظمة العدالة.

المبدأ 5 (العدالة السبيرانية)

يتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات إمكانية استمرار الخدمة العامة للعدالة في العمل أثناء الأزمة الصحية. ومع ذلك، يمكن أن يكون لارتفاع الأقبال عليها بشكل مفاجئ والإفراط في استخدامها عواقب سلبية.

يجب أن تحترم حلول تكنولوجيا المعلومات مثل الخدمات عبر الإنترنت وجلسات الاستماع عن بعد ومؤتمرات الفيديو بالإضافة إلى التطورات المستقبلية في العدالة الرقمية الحقوق الأساسية ومبادئ المحاكمة العادلة.

لتقليل المخاطر ذات الصلة بانتشار تقنيات المعلومات، يجب أن يتم تأطير استخدامها وإمكانية الوصول إليها من قبل جميع المستخدمين وفق أساس قانوني واضح. ويجب إيلاء اهتمام خاص للفتنات الأكثر ضعفًا وهشاشة وفق هذا المنظور. وينبغي تقييم تأثير استخدامها على

خدمة العدالة بانتظام واتخاذ التدابير التصحيحية إذا لزم الأمر. كما يجب أن يكون ضمان الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية أولوية.

المبدأ 6 (التدريب)

إن التدريب أساسي للقدرة على إدارة أزمة صحية في المستقبل بشكل فعال. ويجب أن يأخذ التدريب القضائي في الاعتبار الاحتياجات العاجلة، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات. ويتعين تطوير برامج تدريبية جديدة لمساعدة المهنيين القانونيين أثناء الأزمة الصحية وبعدها.

ويسمح إغلاق المحاكم وتدبير الحجر الموضوع للمهنيين القانونيين بتخصيص مزيد من الوقت للتدريب من منازلهم، في بيئة آمنة ومأمونة. وينبغي على معاهد التدريب تطوير استخدام منصات التدريب عبر الإنترنت.

يجب أن يكون المهنيون القانونيون قادرين على الاستفادة من تدريب خاص على العمل عن بعد.

وينبغي أن يشمل التدريب أيضًا أنواع القضايا الجديدة الناجمة عن جائحة كوفيد 19.

يجب استشارة المهنيين القانونيين من قبل الهيئات المختصة حول احتياجاتهم التدريبية، لا سيما من خلال الاستطلاعات عبر الإنترنت.

المبدأ 7 (عدالة متطلعة نحو المستقبل)

كانت جائحة كوفيد 19 أيضًا فرصة لإدخال ممارسات مبتكرة على وجه السرعة. لذلك ينبغي تطوير استراتيجية تحويل نظام العدالة للاستفادة من الحلول المطبقة حديثًا. وينبغي إعادة النظر في بعض جوانب الأداء التقليدي للمحاكم (العلاقات مع وسائل الإعلام، ومستوى استخدام التقنيات الجديدة، وتعزيز استخدام الأساليب البديلة لتسوية المنازعات، ولا سيما الوساطة).

يجب التعامل مع تحديث النظام القضائي بطريقة إيجابية، ودائمًا مع احترام الحقوق الأساسية المكرسة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. كما ينبغي مواصلة الحوار الضروري بين جميع الجهات الفاعلة في مجال العدالة، وتجنب الاستفادة من العلاقات الجديدة التي أقيمت بين القضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم والمحامين ووكلاء الإنفاذ والموثقين والوسطاء والخبراء في وقت الأزمة الصحية.

خاتمة

طورت اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، منهجيات وأدوات عمل وممارسات فضلى لتحليل ودعم نجاعة الأنظمة القضائية وجودتها. ويمكن أن تكون هذه الأدوات مفيدة بشكل خاص أثناء الأزمة وبعدها لاستخلاص الدروس - الإيجابية والسلبية - في إطار عملية تقييم جهود تحسين سير العدالة.

يشكل إعلان المبادئ هذا الأساس لخارطة طريق جديدة محتملة للجنة الأوروبية لفعالية العدالة لتزويد الدول الأعضاء بالإرشادات في حالة حدوث أزمة لها تأثير على الخدمة العامة للعدالة.